التنمية المحلية المستدامة (الآليات – المعوقات – التحديات المستقبلية)

Sustainable Local Development (Mechanisms - Challenges - Future Trends)

إيهاب علي داود النواب [١] ، فهد مغيمش حزيران الشمري [٢]

[١] وزارة التجارة – دائرة الرقابة التجارية والمالية/فرع كربلاء ،كربلاء، العراق
[٢] جامعة وارث الانبياء،كلية الادارة والاقتصاد،كربلاء، العراق
Ihab4828@gmail.com , fahad.alshammary@uowa.edu.iq

المستخلص :- يسعى البحث للتركيز على أهمية ستراتيجية التنمية المحلية المستدامة، كمحاولة لمعالجة الثغرات في النماذج المتعارف عليها من التنمية التقليدية وفشلها في الكثير من الدول سيما النامية منها بسبب مجموعة من الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وعليه يتناول البحث وبأسلوب وصفي حول ماهية طبيعة مفهوم التنمية المحلية المستدامة لكون المفهوم لايزال شبع غامض لدى العديد من الباحثين والمختصين بالمواضيع التنموية، فضلاً عن إصرار العديد من الدول الاستمرار في تطبيق النماذج التقليدية للتنمية رغم فشل الكثير منها، كما في ماهي أهم متطلبات تحقيق التنمية المحلية المستدامة وتحديد الجهات التي يقع على عاتقها تنفيذ متطلبات التنمية المحلية المستدامة، وأهم العقبات والتحديات التي تواجهها وماهو مسار ستراتيجية التنمية المحلية المستدامة، وخُلص البحث الى مجموعة من الاستنتاجات أهمها، إن ثمة هناك توجه قوي نحو مفهوم المحلية وتنمية المجتمعات المحلية، وعلى مجموعة من التوصيات أهمها، إن إشراك تنمية المجتمعات المحلية وإشراكها في صنع القرار يضمن الوصول الى نتائج إيجابية للأقتصاد

الكلمات المفتاحية : التنمية المحلية المستدامة- القطاع العام- القطاع الخاص- منظمات المجتمع المدني.

Abstract : It seeks to focus on focusing on the importance of sustainable local development, to deal with the gaps in the recognized traditional development and its failure in many countries, especially due to a set of environmental political conditions, and the environment concept space to search for more research and specialists in developmental issues, In addition to the insistence of many countries to continue to apply traditional models of development despite the failure of many of them, as well as what are the most important requirements for achieving sustainable local development and identifying those responsible for implementing the requirements of sustainable local development, the most important obstacles and challenges they face, and what is the path of the sustainable local development strategy, The research concluded with a set of conclusions, the most important of which is that there is a strong trend towards the concept of locality and community development, and a set of recommendations, the most important of which is that engaging the development

of local communities and engaging them in decision-making ensures access to positive results for the local economy.

Keywords: Sustainable local development - the public sector - the private sector - civil society organizations

١- المقدمة

من المأخذ على النماذج العالمية للتنمية هي أنها لاتأخذ بنظر الاعتبار الفوارق المجتمعية في مختلف الدول التي سعت لتطبيق هذه النماذج كالجنس والمستوى الثقافي والمشاركة السياسية وتمكين المرأة.. الخ. فضلاً عن تهميشها للعديد من الفئات والأقليات الاجتماعية، مما انعكس سلباً على تحقيق أهداف التنمية بشكل سليم سيما أهداف التنمية المستدامة، مما حدا بالكثير من الدول اللجوء الى التنمية المحلية كبديل للنماذج العالمية في التنمية، من أجل سد الثغرات الموجودة في النماذج العالمية ومحاولة إشراك الجميع في تحقيق التنمية، عبر التركيز على ايجاد مجتمع محلي يتسم بالوعي والقدرة على المشاركة في صنع القرار. وهذا لايعني الانعزال عن ما يحدث عالمياً، بل توظيف التطورات العالمية سيما في مجال المشاركة والديمقراطية والحقوق في تنمية المجتمعات المحلية، بالشكل الذي يسمح بأن يحصد الجميع ذات القدر من ثمار التنمية.

١.١ - مشكلة البحث

سعت الكثير من الدول سيما النامية منها الى صُنع محاكاة للكثير من النماذج والستراتيجيات التقليدية للتنمية في الناجحة في بعض الدول الرأسمالية، ظناً منها بقدرتها على تحقيق ذات النجاح الذي حققته تلك الدول، الا أن هذه النماذج اصطدمت بالعديد من المعوقات، مما دفع الكثير الى محاولة ايجاد نهد بديل من أجل تلافي القصور في النماذج التنموية التقليدية للتناسب وطبيعة الدول التي فشلت في تحقيق التنمية، ومن هذه النماذج البديلة هو نموذج او ستراتيجية التنمية المحلية المستدامة.

١.٢ - فرضية البحث

من خلال اتباع الوسائل الديمقراطية وحقوق الانسان والمشاركة في صنع القرار، عبر تمكين الشباب والمرأة وتطوير قدراتهم واستيعابهم بالشكل الصحيح، فأن ذلك يضمن الوصول الى امكانية تحقيق أهداف ستراتيجية التنمية المحلية المستدامة.

١.٣ - هدف البحث

يهدف البحث الى بيان الأتي:

١- بيان مفهوم التنمية المحلية المستدامة.

٢- الوقوف عند أهم التحديات التي تواجه التنمية المحلية المستدامة.

٢- توضيح من هي الجهات المسؤولة عن تحقيق ستراتيجية التنمية المحلية المستدامة.

٤- معرفة مسار التنمية المحلية المستدامة واتجاتها المستقبلية.

١.٤ - أهمية البحث

تنطلق أهمية البحث من كون التنمية المحلية المستدامة تمثل ستراتيجية فاعلة اذا ماطُبقت بالشكل الصحيح، فأن ذلك ايجاد مجتمع متساوي في الحقوق والواجبات وقادر على تحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية والمشاركة بالقرار بشكل أمثل. ومن هنا تنبع أهمية هذا البحث في كونه يستعرض إنموذجاً عادلاً للتنمية يعالج التشوهات الحاصلة في النماذج العالمية للتنمية.

١.٥- هيكلية البحث

من أجل فهم دقيق لمفهوم التنمية المحلية المستدامة وكل مايتعلق بها والاحاطة بجميع فقراتها، جرى تقسيم البحث الى ثلاثة مباحث، تمثل الاول منها في الجانب المفاهيمي للتنمية المحلية المستدامة ومبادئها والتحديات الخاصة بها وعوامل نجاحها، أما الثاني فقد استعرض العناصر الفاعلة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، من خلال معرفة دور كل من القطاع العام والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني في ذلك، في حين تناول المبحث الثالث والأخير التحديات المستقبلية للتنمية المحلية المستدامة، وخُتم البحث بمجموعة من الاستنتاجات والتوصيات.

٢ : مفهوم التنمية المحلية المستدامة

The concept of Local Development Sustainable

يعرّف الاقتصاديون بشكل أساسي مهمة الحكومة بأنها تخصيص الموارد النادرة وهذا التخصيص هو من أجل رفاهية الافراد، ولتحقيق دولة الرفاه لأبد من تخصيص الموارد بين الافراد بشكل متساوي، ومن أجل ذلك فأن هناك مجموعة واسعة من المهام والأنشطة التي يتعين القيام بها لهذا الغرض مثل تراكم الثروة من خلال زيادة الإيرادات الوطنية ، وتركيب البنية التحتية داخل البلاد والتنمية المستدامة (Kismana, Tasar, 2014, p1690). وعلى هذا الأساس يمكن تعريف التنمية المحلية بأنها ((مجموعة العمليات والإجراءات التي يتم من خلالها إحداث تغيرات ضمن جميع المجالات المتاحة في المحليات من أجل خلق التوازن والتوزيع العادل للعوائد، وذلك من خلال الاعتماد على الأساليب العلمية والمناهج المدروسة بهدف تحقيق الوعي المحلي والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة)) (٢: باطويح، ٢٠١٨، ص٨).

اما مايخص التنمية المستدامة، فقد أكدت النظرية الاقتصادية الكلاسيكية الحديثة في وقت لاحق على أهمية الهواء النقي والمياه والموارد المتجددة (الوقود الأحفوري ، الخامات) وكذلك الحاجة إلى الحكومة للتدخل في حالة العوامل الخارجية والسلع العامة من أجل الحفاظ على استدامتها، ينقسم تاريخ مفهوم التنمية المستدامة إلى ثلاث فترات، تشمل الاولى منها اعتراف بعض المنظرين (سميث ، ماركس ، مالتوس ، ريكاردو وميل) بحدود التنمية والبيئة والمتطلبات الخاصة بها، من خلال أنشطة نادي روما، الذي حذر من الآثار السلبية للتنمية الاقتصادية، في مؤتمر الأمم المتحدة الأول حول البيئة البشرية الذي عقد في ستوكهولم عام ١٩٧٢. والثانية بعد سنوات من مؤتمر ستوكهولم والمتمثلة ببروز مفهوم التنمية المستدامة. اذ تزايد استخدام التنمية بدون تدمير، في حين تم وصف مصطلح "التنمية البيئية" لأول مرة في طبعة برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)، نشرت عام ١٩٧٨. تلا هذا الحدث الفترة الثالثة ، المسماة بعد فترة برونتلاند، والتي استمرت حتى اليوم وشملت العديد من الأحداث الهامة. بمناسبة الذكرى العشرين للمؤتمر في ستوكهولم، مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية بعنوان قمة الأرض أو مؤتمر ريو الذي عقد في ريو دي جانيرو في ١٩٩٢ (Klarin,2018,pp74-75). وتعرف التنمية المستدامة بأنها ((التنمية المستدامة هي نوع من التنمية، التي تلبي الاحتياجات الحالية دون تعريض الأجيال المقبلة للخطر))، أي المزيد من السعي لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي ستكون متوافقة مع حماية البيئة (Ciegis & Others, 2009, p30) .

٢.١: مبادئ التنمية المحلية المستدامة

من الضروري وقبل وضع أي خطة او تطبيق لمفهوم وستراتيجيات التنمية المحلية المستدامة، لأبد لنا أولاً من معرفة مبادىء التنمية المحلية المستدامة والتي يمكن تلخيصها بالأتي :

١- أن تكون مبنية على تعريف واضح لأهدافها مثل ما هو نوع التنمية المحلية المدعومة، ونوع المجال ونوع القضية التي يتعين معالجتها.

٢- السماح بتطوير مجموعات محلية مستدامة واستراتيجيات قائمة على المنطقة ، في توفير الدعم الكافي للتنفيذ (مثل الهيكل التنظيمي والشراكة والمشاريع الرائدة) وأنشطة التواصل ومكتب المساعدة التقنية (EU, 2010, pp 29-30.).

٣- دور الدولة ومشاركتها والقيادة وقدرتها على المبادرة في تطوير استراتيجياتها.

٤- مشاورات واسعة ، بما في ذلك على وجه الخصوص مع الفقراء والمجتمع المدني ، لفتح النقاش حول الأفكار والمعلومات الجديدة ، والكشف عن القضايا التي يتعين معالجتها ، وبناء توافق في الآراء والدعم السياسي بشأن العمل.

٥- تكامل الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية من خلال سياسات وممارسات داعمة لبعضها البعض وإدارة بالشكل الصحيح (OECD, 2001, p13.).

٥- جرد الرصد المعرفي للسكان والتجارب وممارسات السكان المستهدفين، فضلاً عن اشراك السكان في جميع مراحل اعداد المشاريع، وترشيد استغلال الموارد والامكانات المتوفرة.

٦- تبادل التجارب مع الجماعات والتواصل المستمر مع السكان والافراد، وتشجيع التنظيمات المحلية والتنسيق المستمر للبرامج والانشطة (برنامج التعاون بين الحكومة المغربية واليونسيف٢٠٠٢-٢٠٠٦، ص٩).

٢.٢ : عوامل نجاح التنمية المحلية المستدامة

تكون التنمية المحلية ممكنة فقط من خلال توسيع القوة الضريبية المحلية. يجب إضافة ذلك إلى إنشاء أشكال جديدة ومؤسسات تمويل خاصة تساهم في سياسات التنمية المحلية، كما يجب إدارة المجتمع المحلي كعمل تجاري، من خلال سياسة ملائمة للتغييرات التي يعيشون فيها. يمكن اعتبار عمل فرض الضرائب على الأعمال التجارية المحلية بمثابة دفع مشروع للسلع والخدمات العامة المحلية التي يستمتعون في عملهم وأن ذلك يجعل تكاليف وحدة الإنتاج أقل. بالاضافة لذلك فإن جعل استراتيجيات التنمية المحلية للمجتمع طريقة آمنة لدفع المجتمع المحلي في الاتجاه المطلوب، بل ويجب أن تكون استراتيجية التنمية المحلية المختارة شاملة وأن تراعي العلاقة بين القطاع الخاص ومشاركة الجمهور والمواطن. وان التسويق العام هو أيضا عنصر ضروري وثابت للإدارة الجماعية ، التي تدعم صياغة السياسات. ويجب استبدال التأمل الإجرائي بالتأمل المفاهيمي ويجب استبدال التخطيط التحليلي بالتخطيط الاستراتيجي. يجب إعادة تنظيم الحكم المحلي ليصبح أكثر مرونة. ويمكن القول انه يجب أن تفي إستراتيجية التنمية المحلية المؤهلة بعدة شروط للكفاءة: كالتخطيط الجيد ، وتحديد الأهداف، واختيار جيد ومناسب لتنفيذ السياسة والتحكم بشكل مناسب (Bercua, & Others, 2013, p71).

٢.٣ : معوقات التنمية المحلية المستدامة

على الرغم من أهمية دور التنمية المحلية المستدامة في المجتمعات، الا انها تواجه مجموعة من المعوقات التي تحد او تمنع من انتشار اثارها الايجابية وهي :

١- قيود القدرات في الموارد البشرية والمهارات : اذ لا تزال العديد الحكومات المحلية تعاني من نقص في القوة الشخصية في جميع المستويات والأقسام في الإدارات المختلفة، وهناك أيضا مشكلة الموظفين المهرة على جميع المستويات بما في ذلك مستوى الإدارة.

٢- الاستراتيجيات والخطط الحالية غير المرتبطة بالواقع المحلي : فقد يحدث أن في معظم الحالات، لا تأخذ الاستراتيجيات والخطط في الاعتبار خلفية المجتمعات المعنية وكذلك مستوى الفقر وثقافة ومصالح السكان المحليين.

٣- عدم مشاركة أصحاب المصلحة في تصميم الاستراتيجيات والخطط : حيث تعد مشاركة جميع أصحاب المصلحة أمراً بالغ الأهمية في تصميم استراتيجيات وخطط التنمية المحلية المستدامة. اذ تلعب مشاركة المجتمع المحلي وقطاع الأعمال والحكومة دوراً محورياً، كما يجب أن تشمل هذه المشاركة المنظمات المجتمعية.

٤- الاعتماد على الاستشاريين لتصميم برامج التنمية المحلية المستدامة : في معظم الحالات، لايكون المستشارون الذين يصممون برامج التنمية المحلية المستدامة مستشارين محليين ، وبالتالي لايعرفون المجتمعات التي يعملون فيها ولا يفهمون تماما احتياجات المجتمع ويعرفونها تماماً.

٥- غياب دور المجالس البلدية في التخطيط للتنمية المحلية المستدامة : اذ تعد مجالس البلديات المحلية أقرب إلى المجتمعات المحلية من الحكومات المحلية والوطنية، لذلك يجب على البلدية المحلية أن تعالج وتخطط للقضايا مع المجتمعات المحلية، ويجب أن تلعب الحكومات الإقليمية والوطنية دور داعم لهذه المجالس (Selaelo, 2012, p22)، فضلا عن وجود الفساد الاداري والمالي الذي يقوض جهود التنمية سواء كان النموذج التنموي سواء كان محلي أم عالمي. وبالتالي فأن محاولة وضع منهج للتنمية المحلية المستدامة فعلي يمكن الاعتماد عليه كسياسة عملية قابلة للتطبيق عادة مايصطدم بعقبات جمة تشمل عقبات (سياسية، إدارية، أمنية، إقتصادية، طبيعية، إجتماعية، ثقافية وتكنولوجية)، نظير عدم مسايرتها للتحولات السياسية والإقتصادية والإجتماعية التي مرت بها الدولة محليا ودوليا، وكان أثرها بارز على وجه المناطق المحلية، سيما تلك الدول التي تشهد تحول جذري في دور السلطات المركزية واللّامركزية في العمليات التنموية المحلية، والّذي تجسد في تقلّص دور المجالس المنتخبة في البناء التنموي المحلي وضعف تدخلها للأسباب السالفة الذّكر ويظهر ذلك جليا في عدة صور ومظاهر(إنتشار البطالة في المناطق المحلية، نمو ديموغرافي مفرط، إنتشار الأمراض و الأوبئة...إلخ)، فضلاً عن الاصلاحات الحكومية غير المكتملة؛ تزايد عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية والجنسانية؛ الصراعات المجتمعية؛ استنفاد الموارد والتدهور البيئي (حميد، ٢٠١٦، ص٨٩).

٢.٤: مراحل التنمية المحلية المستدامة

من أجل أن يكون دور التنمية المحلية المستدامة في المجتمعات فاعلاً وبالشكل الذي يحقق أفضل الاهداف، يجب مراعاة ان هناك ثمة خطوات ومراحل للتنمية المحلية المستدامة لضمان الوصول للأهداف الخاصة بالتنمية المحلية المستدامة، وهي كالأتي(Swinburn & Others, 2006, pp4-5)(International Labor Office , pp8-9) :

١- **المرحلة الاولى** : تتضمن جمع البيانات الأولية، والتحليل الإقليمي الأولي، والتشخيص الإقليمي المفصل، بالاضافة الى تنسيق أصحاب المصلحة الأساسيين في رسم الخرائط المؤسسية للقطاع العام والمجتمع المدني والقطاع الخاص وتفعيل التقييم الاقتصادي المحلي لمواطن القوة والضعف والفرص والتحديات. وأن ينصب التركيز على تحديد الأولويات للاحتياجات الاجتماعية الاقتصادية المحلية وتحديد قطاعات التوظيف العالية النمو والعالية. بناءاً على التحليل الأساسي ، ومن خلال ذلك سيقوم أصحاب المصلحة الأساسيون بتعبئة شريحة أوسع من المجتمع للمشاركة في عمليات صنع القرار والتنفيذ.

وللتنظيم الناجح لاستراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية المستدامة، ينبغي الاتفاق على الترتيبات المؤسسية ومشاركة أصحاب المصلحة في مرحلة مبكرة من عملية التخطيط، حيث يجب إنشاء فريق للتطوير المحلي في المدينة أو داخل منظمة شريكة وينبغي لهذا الفريق في البداية إدارة عملية التخطيط الاستراتيجي، اذ تتطلب التنمية الاقتصادية المحلية المستدامة الناجحة بذل جهد تعاوني للجمهور(القطاع الحكومي)، القطاع الخاص (الأعمال) وغير الحكومية (المنظمات غير الحكومية، والنقابات العمالية ، والقطاعات الاجتماعية والمدنية والدينية). اذ تبدأ عملية التخطيط الاستراتيجي عن طريق تحديد الناس والجمهور والمؤسسات والشركات والصناعات والمنظمات المدنية والمنظمات المهنية ومؤسسات الفكر والمؤسسات التدريبية وغيرها من المجموعات التي تشكل و/ أو تؤثر على الاقتصاد المحلي.

٢- **المرحلة الثانية**: وهي إنشاء أو تعزيز منتديات وشبكات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المحلية، اذ يوفر إنشاء و / أو تعزيز المنتديات والشبكات الحكومية والشركاء الاجتماعيين منبرا للدعوة إلى الاهتمامات ومشاركة المعرفة وتنسيق الأنشطة والمساهمة في التخطيط والتنفيذ الشامل للتدخلات المحلية. يعد المنتدى وسيلة يمكن من خلالها للأطر على المستوى الوطني واستراتيجية النمو والشراكات تطوير تماسك السياسات مع الشركاء الاخرين.

٣- **المرحلة الثالثة**: تقييم الاقتصاد المحلي، إن معرفة خصائص الاقتصاد المحلي أمر بالغ الأهمية إذا أراد أصحاب المصلحة تحديد استراتيجية تنمية محلية مستدامة واقعية وعملية وقابلة للتحقيق والاتفاق عليها. للحصول على البيانات الرئيسية عن الاقتصاد المحلي، وتبدأ مرحلة تقييم الاقتصاد المحلي بمراجعة أولية للعلاقات والأنشطة الاقتصادية القائمة داخل المنطقة ، وسيستفيد من التقييم الكمي المتاح والمعلومات النوعية التي تبرز الهياكل والاتجاهات الحالية في تطوير الأعمال، التصنيع والتوظيف والمهارات والبيانات الأخرى التي ستساعد في تحديد الاتجاه الاستراتيجي الاقتصاد المحلي.

٤- **المرحلة الرابعة**: وهي مرحلة تصميم إستراتيجية وخطة عمل محلية متكاملة، اذ يقوم أصحاب المصلحة المحليون بوضع خطط استراتيجية متوسطة وطويلة الأجل لتوضيح الرؤية والأهداف والإجراءات لأصحاب المصلحة، ويجب أن تكون المؤسسات المحلية والشبكات المحلية شركاء نشطين في تطوير وتنفيذ الخطة، كما أن وجود ملكية محلية قوية سيعزز استدامة أنشطة المبادرة.

٥- **المرحلة الاخيرة**: هي التنفيذ والرصد والتقييم، اذ يجب لكل ستراتيجية ان تكون هناك خطة تنفيذ خاصة، كما تتيح حلقة التغذية المرتدة القوية بين المستفيدين في هذا المجال والمنفذين تصحيحات الأنشطة في منتصف الدورة وإدراج الدروس المستفادة في المبادرات الجديدة. كما يمكن استخدام تبادل المعرفة حول نجاح المبادرات والدروس المستفادة في تكرار أنشطة المبادرة في المناطق الأخرى. ومن خلال ماتقدم يمكن تلخيص المراحل الخمس لستراتيجية التنمية المحلية المستدامة بالجدول الأتي:

جدول (١) :- مراحل تنفيذ ستراتيجية التنمية المحلية المستدامة

الرؤيا	**أي إجماع أصحاب المصلحة على المستقبل الاقتصادي المفضل للمجتمع**
الغاية	**ويتم وضعها على أساس الرؤية الشاملة من خلال تحديد النتائج المرجوه لعملية التخطيط الاقتصادي**
الأهداف	ومن اجل تحقيق الأهداف يتم وضع معايير الأداء والأنشطة المستهدفة لتطوير كل هدف. اذ يجب ان تكون الاهداف محددة زمنيا وقابلة للقياس.
البرامج	اذ لأبد من وضع مناهج لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية الواقعية، التي يجب ان تكون هي الاخرى محددة زمنيا وقابلة للقياس.
المشاريع وخطط العمل	يتم نفيذ مكونات البرنامج المحدد، عبر تحديد أولوياته، وتحديد التكاليف للبرنامج.

Gwen Swinburn Soraya Goga & Fergus Murphy, Local Economic Development: A Primer Developing And Implementing Local Economic Development Strategies And Action Plans, World Bank, 2006, p6.

٣ : العناصر الفاعلة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة

Factors in achieving sustainable local development

من الضروري معرفة الجهات والعناصر التي تأخذ على عاتقها مهمة تنفيذ ستراتيجية التنمية المحلية المستدامة وواجبات كل جهة ودورها في ذلك، وكالأتي :

٣.١: دور القطاع العام في تحقيق التنمية المحلية المستدامة

كخطوة أولى نحو فهم أفضل لدور وأداء القطاع العام المحلي، فأنه يجب التركيز على مسألة تمويل القطاع العام المحلي للتنمية المحلية المستدامة، أي تخصيص أموال القطاع العام نحو القنوات التي تساهم في تحقيق ستراتيجية التنمية المحلية المستدامة، وفي حين أن اللامركزية المالية والإصلاحات المالية للحكومة المحلية تعامل تقليديا كموضوع مهم في التنمية الدولية وفي تصميم استراتيجيات المساعدة للدول على مدى السنوات العشر الماضية ، الا أن مجتمع التنمية الدولي (بما في ذلك الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية) يركز بشكل متزايد على جوانب الحكم اللامركزية، على هذا النحو، وفي إطار إصلاحات اللامركزية المالية التي يدعمها مجتمع التنمية العالمي، ركزت الجهود بشكل حصري تقريبا على تعزيز دور وتأثير الحكومات المحلية المنتخبة (الانتقالية). اذ ركزت معظم البحوث الأكاديمية حول تمويل القطاع العام المحلي في البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية (Boex ,2013,p3). وأول مايجب ان يقوم به القطاع العام هو أن توفر الحكومة المحلية أو الإقليمية بيئة آمنة ومستقرة يمكن للمؤسسات أن تزدهر فيها، فهي مسؤولة عن البنية التحتية المادية - الطرق وإمدادات المياه وإدارة النفايات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات - وكلها متطلبات مسبقة ضرورية للنشاط الاقتصادي، كما انها مسؤولة عن أيضا تلبية احتياجات مواطنيها للصحة العامة، والتعليم، والإسكان، وخدمات النقل المحلية، المرافق الثقافية والترفيهية، ورعاية الأطفال وغيرها من السلع والخدمات العامة التي تعتبر ضرورية لرعاية القوى العاملة الصحية والماهرة والموثوقة، اذ تعد الحكومة المحلية أو الإقليمية أفضل المبادرين للعمليات التي من خلالها يتم مشاركة أصحاب المصلحة في رؤية المستقبل وتصميم الاستراتيجيات وتنفيذ مبادرات التنمية المحلية المستدامة (UCLG Policy Paper, 2016,p7).

ومن الضروري جعل الحكم الوطني أكثر دعما للتنمية المحلية من خلال تحديد القوانين والسياسات والإجراءات التي من خلالها يمكن توضيح حقوق الأفراد في الوصول العادل إلى الفرص والتنظيم للعمل الجماعي. وايضا تعزيز الوضع القانوني للجمعيات والمجتمعات التطوعية، والتعرف على دور منظمات المجتمع المحلي في الحكم وتقديم الخدمات، فضلاً عن تحسين الإطار القانوني والسياسي والإداري للحكومة المحلية والعمل على تعزيز مجتمع مدني أكثر دعما للتنمية المحلية من خلال إضفاء الشرعية على رأس المال الاجتماعي والعمل الجماعي المحلي بأشكال مختلفة لتمكين صوت المواطن واختياره، تعزيز القيم المجتمعية مثل الإنصاف والديمقراطية والعدالة الاجتماعية والمسؤولية المحلية، وهناك جانب مهم يقع على عاتق القطاع العام في تحقيق التنمية المحلية المستدامة وهو تعزيز القدرات المحلية من خلال الاستثمارات التي إعادة توجيه القطاع العام المحلي لتحسين التنسيق الأفقي بين مؤسسات القطاع العام على المستوى المحلي وتعزيز المشاركة في الحكم والشراكة في تقديم الخدمات وعبر زيادة المعرفة والمهارات لتعزيز القدرات التقنية والإدارية والتكيفية للجهات الفاعلة المحلية، كما يحتاج الأمر الى تمويل التنمية المحلية من خلال مخصصات الميزانية الحكومية وتقديم المنح للحكومات المحلية والمنظمات المجتمعية. بالاضافة الى تقديم المساعدة الفنية للمنظمات المحلية للمساعدة في تطوير وتنفيذ نظم الحكم والإدارة التشاركية اللامركزية وكذلك لسد الثغرات في القدرة على المدى القصير، وكذلك تعزيز نقل الخبرات بين الجهات الفاعلة المحلية والوطنية فيما يتعلق بالدروس ذات الصلة في بيئات مماثلة حول كيفية تحسين التمكين والحكم وتقديم الخدمات من خلال نهج أكثر تكاملاً للتنمية المحلية International . (World Bank, 2004, pp6-7)

تتمثل نقطة الانطلاق الرئيسية في الاستثمار في الأساسيات من خلال توفير خدمات جيدة التكلفة وبجعل المنطقة المحلية مكانا مناسباً للعيش والعمل فيه، اذ أن الحكومة المحلية مسؤولة عن تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات. ويستلزم دور الحكومة المحلية فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية المحلية الأتي (Selaelo, pp40-41) :

١- التسهيل : يجب على الحكومة المحلية ، من خلال بلدياتها واجهزتها ودوائرها، أن تسهل، وعند الاقتضاء ، قيادة تنفيذ التنمية الاقتصادية المحلية من خلال ضمان إنشاء القدرة المؤسسية المناسبة على المستوى المحلي.

٢- التوجيه أو التمكين : تقع على عاتق الحكومة المحلية مسؤولية توفير التوجيه فيما يتعلق بالاتجاه الذي ينبغي أن تتخذه التنمية الاقتصادية المحلية المستدامة.

٣- الربط والتنسيق : يجب على الحكومة المحلية ضمان ربط وتنسيق الأنشطة داخل مختلف البلديات المحلية وأنشطة أصحاب المصلحة الخارجيين.

٤- الذكاء : تقع على عاتق الحكومة المحلية ، من خلال بلديات المقاطعات ، توفير المعلومات الاستخبارية ، أي المعلومات المناسبة لدعم مبادرات التنمية الاقتصادية المحلية المستدامة.

٥- التعزيز : يجب على الحكومة المحلية مواصلة تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية المستدامة كاستراتيجية أساسية للبلديات المحلية.

٦- التسويق : من واجب الحكومة المحلية، من خلال البلديات والدوائر المحلية، تطوير وتنفيذ برامج تسويق أو علاقات عامة مختصة للمناطق.

٧- الدعم : تتحمل الحكومة المحلية مسؤولية تقديم الدعم للبلديات المحلية في تنفيذ التنمية الاقتصادية المحلية المستدامة.

٨- التمويل : تقع على عاتق الحكومة المحلية مسؤولية توفير التمويل لمشاريع البنية التحتية الاستراتيجية التي ستفتح فرصا للتنمية الاقتصادية المحلية المستدامة.

٩- الرصد : تقوم الحكومة المحلية بإنشاء وصيانة نظام لرصد التنفيذ الناجح للتنمية الاقتصادية المحلية المستدامة.

٣.٢ : دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية المحلية المستدامة

يحرك القطاع الخاص الإنتاجية والمشاركة التي بدورها تدفع النمو الاقتصادي. إن الدور الأساسي للقطاع الخاص في النمو الاقتصادي في البلدان النامية راسخ الآن (Department of Foreign Affairs and Trade, 2014, p12). وتبرز أهمية القطاع الخاص من خلال المساهمة في تحريك وتنشيط، ودفع عجلة الاقتصاد المحلي، وذلك من خلال إيجاد وزيادة فرص العمل للمواطنين المحليين، والتي لن تؤدي فقط إلى زيادة مداخيلهم، وتحسين مستوى معيشتهم و توفير حياة كريمة لهم . بل سوف تؤدي أيضا إلى خفض معدلات الفقر والبطالة، ورفع مستوى الإيرادات الضريبية، كما من شأنها أن تساهم في تخفيض العجز المتفاقم ، سواء وجد في الموازنة العامة أو في الميزان التجاري أو في ميزان المدفوعات، وتقليص حجم المديونية بكلا شقيها الداخلي والخارجي، وتخفيف العبء عن الموازنة العامة للدولة من خلال إعادة توزيع النفقات التشغيلية، ومحاولة تقليل تخصيصات الإنفاق العام (رحماني، ٢٠١٥، ص١٦). فهو يولد ٩٠% من الوظائف ويمول أكثر من ٦٠% من الاستثمار في البلدان النامية (World Bank, 2014).

كما يساهم بأكثر من ٨٠% من إيرادات الحكومة في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل من خلال ضرائب الشركات وإيجارات الموارد وضريبة الدخل على الموظفين، ويوفر حصة متزايدة من الخدمات الأساسية مثل الخدمات المصرفية والاتصالات السلكية واللاسلكية والصحة التعليم وينتج معظم السلع والخدمات التي يستخدمها المستهلكون والتي تقود الاقتصاد(Department of Foreign) Affairs and Trade, p12). ويعتمد دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية

المحلية المستدامة على تنامي وانتشار وقدرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة على دفع عجلة النمو الاقتصادي من خلال زيادة التوظيف وتوفير السلع والخدمات المختلفة. ويشمل الدور التنموي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في عدد من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، منها على سبيل المثال مساهمتها في زيادة القيمة المضافة وتنويع الهيكل الاقتصادي، وكمصدراً لخلق فرص العمل، اذ تقدر مساهمتها بحوالي ٣٣% من الناتج المحلي الإجمالي، وتساهم بحوالي ٤٥% في التشغيل بالقطاع الرسمي في مجموعة اقتصاديات الدول الناشئة والنامية، حيث تساهم في خلق (٤) فرص عمل من بين كل (٥) فرص عمل جديدة في القطاع الرسمي (باطويح، ص١١) وفي العراق لاتشكل اكثر من ٢٠,٢% من قدرتها على التشغيل في القطاع الرسمي (مؤسسة التمويل الدولية، ٢٠١٤) . وهذا مؤشر على ضعف دور هذه المشروعات في تحقيق التنمية المحلية المستدامة وبالتالي ضعف دور القطاع الخاص في الاقتصاد المحلي للبلد. اذ تعتبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة ركيزة أساسية للتنمية المحلية، حيث تساهم هذه المشروعات في الاتي (باطويح، صفحات متفرقة) :

١- استغلال الموارد المحلية، والانتشار الجغرافي والتوازن التنموي، والتشغيل وتوطين السكان وتحفيزهم، والتخفيف من الفقر، وزيادة ثروة المجتمعات المحلية، وجذب المدخرات، وتحقيق التوزيع العادل.

٢- تعتبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة مصدراً للأفكار الجديدة والابتكارات الحديثة، حيث تقوم بإنتاج السلع والخدمات المبتكرة ويمثل الإبداع جانب من إدارة هذه المشروعات.

٣- إن الاستثمار في المشروعات الاستثمارية بأحجامها المختلفة (الصغرى والصغيرة والمتوسطة) له أثر إيجابي على عدة مستويات وهي الفرد والأسرة والمجتمع المحلي والاقتصاد.

٤- تلعب المشروعات الصغيرة والمتوسطة دوراً استراتيجياً في تحقيق مبادئ التنمية البشرية وذلك عن طريق توسيع البدائل والخيارات أمام الناس سواء من خلال تشكيلة العمل أو تشكيلة السلع والخدمات.

٥- تعتبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة أحد أهم آليات التطور التكنولوجي، من حيث قدرتها الفائقة على تطوير وتحديث عمليات الإنتاج بما يخدم المتطلبات الاقتصادية والبيئية في نفس الوقت بشكل أسرع وبتكلفة أقل كثيرا عن الشركات الضخمة ذات الاستثمارات العالية. ولتفعيل دور القطاع الخاص في أن يأخذ دوره وحجمه الحقيقي في تحقيق التنمية المحلية المستدامة وكذلك تعزيز دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة فلأبد من الأخذ بالأعتبار الاتي (UN, (2017, p3) (Urban governance,2016, p17:

(١) تطوير وصيانة البنية التحتية والخدمات وجذب الاستثمار الى المدن والمناطق المحلية.

(٢) تشجيع وتوسيع الأعمال التجارية القائمة ومعالجة أوجه القصور في الاقتصاد المحلي.

(٣) تعزيز تنمية رأس المال البشري، لمساعدة الفئات الضعيفة خاصة على المشاركة في سوق العمل .

(٤) تشجيع تنمية المجتمع من خلال تشجيع الأعمال المجتمعية والتعاونيات، وأنظمة التبادل المحلي والائتمان غير الرسمي.

(٥) تشجيع المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر (SMME) من خلال تدابير جانب العرض (التدريب ، توفير المساحات والمرافق للنشاط التجاري، إلخ) وتدابير جانب الطلب (إصلاحات لسياسة المشتريات لضمان وصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم إلى العقود).

(٧) زيادة الطاقة الإنتاجية، وإشراك القطاع الخاص كوكيل للتنمية المحلية، وتنظيم المزارع والتعاونيات من خلال الحصول على المعدات والبنية التحتية اللازمة.

(٨) تعزيز نظام تسويق المنتجات ، من خلال التركيز على تحسين مراكز التجميع والتوزيع ونقاط البيع، وتحسين ظروف عمل الموظفين وجودة الخدمة المقدمة للمجتمعات في هذه المناطق.

٣.٣ : دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية المستدامة

في ظل الفكر التنموي الجديد، فأن للجميع دور في تحقيق التنمية بما في ذلك مواطني البلد أنفسهم وكذلك منظمات المجتمع المدني بكافة أنشطتها، فالأمر أصبح أشبه مايكون بالسلسلة التي تمثل كل حلقة منها فئة معينة يقع على عاتقها دور وعمل محدد من أجل نجاح تحقيق التنمية .

فبالنسبة للبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية من الاستبداد ينطوي إنشاء هياكل لمزيد من الديمقراطية الموضوعية على إنشاء دولة قوية وسوق مستقرة ومجتمع مدني نابض بالحياة قادر على العمل معا وتسهيل عملية التنمية (Hermoso & Luca, 2004, p223). ويقصد بالمجتمع المدني ((مجموعة من التنظيمات المتولدة والمتحركة ذاتياً يتصرفون ضمن اطار اخلاقي عام بحسب طبيعة المجتمع نفسه، يعرف بالصالح العام المشترك، ومن ناحية أخرى يقومون بمشاركة الحكومة السلطة عبر التوافق ومنحها الارادة)) (Veltmeyer, 2008). او يمكن القول بأنه ((مجموعة الهيئات والمؤسسات التي تعبر عن المبادرات الفردية او الطوعية للمواطنين الذين ينظمون أنفسهم في مؤسسات مستقلة عن الحكومة التي ترعى مصالح الافراد والجماعات وتعظم قدرتها على المشاركة في الحياة العامة)) (ديهوم، ابو رزيزة، ٢٠١٧، ص٣).

كان المجتمع المدني في سياقه التاريخي دائما "يقع خارج السوق والدولة" أو يعارض الدولة، لكنه في الوقت نفسه لا ينفصل عن الحكم الرشيد، تاريخيا مفهوم المجتمع المدني نشأت في مجتمعات ما قبل الصناعة. إن فكرة المجتمع المدني باعتباره مجالا عاما نشطا ومشاركة المواطنين مستمدة من الفلسفة السياسية اليونانية والرومانية القديمة (أرسطو، شيشرون) ولكن من المرجح أن تكون مرتبطة بالفلسفة السياسية في القرن الثامن عشر في اشارة الى مكيافيلي وروسو التي اعتبرت المجتمع المدني بمثابة مراقب ومنظم لعمل الدولة الاستبدادية (Butkeviciene, & Others, 2010, p3).

لقد تطورت فكرة المجتمع المدني منذ أن أصبح المصطلح مشهورا لأول مرة في الثمانينيات ، وهو يشير الآن إلى مجموعة واسعة من المجموعات المنظمة والعضوية بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والنقابات العمالية والحركات الاجتماعية والمنظمات الشعبية والشبكات والمجتمعات عبر الإنترنت والجماعات الدينية، وتتباين منظمات المجتمع المدني (Civil society organizations (CSOs)) والجماعات والشبكات من حيث الحجم والهيكل والمنصة التي تتراوح بين المنظمات غير الحكومية الدولية (مثل أوكسفام)* والحركات الاجتماعية الجماهيرية (مثل الربيع العربي) إلى المنظمات المحلية الصغيرة (مثل تحالف سكان جاكرتا المعارضين لخصخصة المياه) (Cooper,2018, p2).

---

* أوكسفام: منظمة أوكسفام هي اتحاد دولي للمنظمات الخيرية التي تركز على تخفيف حدة الفقر في العالم. تأسست في ١٧ شارع برود في أكسفورد، أوكسفوردشاير، في عام ١٩٤٢ علي يد مجموعة من الكويكرز، والناشطين الاجتماعيين، وأكاديميين أكسفورد.

والان بات ينظر لمنظمات المجتمع المدني، سيما غير الحكومية (non-governmental organizations)(NGO)، على انها الحل للقيود التي تواجهها الدولة او السوق، من خلال قدرتها على توفير الخدمات التي تعتبر ملائمة بشكل كبير للمجتمعات المحلية، ويعود ذلك لكونها تعمل مع السكان لمعرفة مايريدون، كما لديها القدرة في توفير هذه الخدمات بكفاءة وفاعلية من خلال الاعتماد على على معرفة وخبرات المواطنين المحليين فضلا عن استخدام الموارد المحلية، وأخيرا فأن هذه المنظمات مفيدة للجوانب غير المادية للتنمية المحلية المستدامة وخاصة عمليات التمكين والمشاركة والديمقراطية التي تعد من ركائز التنمية المحلية المستدامة (ويليس، ٢٠١٢، ص١٢٩).

وفي ظل مناخ تقوية المجتمع المدني كأداة لإقامة دول خاضعة للمساءلة ، إلى جانب الاعتراف بنقص السوق ، تم اعتبار المنظمات غير الحكومية تدريجيا كجهات تقديم بديلة للخدمات الاجتماعية والرفاهية، وفي تسعينيات القرن الماضي ، لم تبدأ برامج التنمية في استخدام منظمات المجتمع المدني فحسب ، بل بدأت أيضا في وضع برامج تهدف إلى تعزيز المجتمع المدني أو حتى إنشاءه.
وبحلول عام ٢٠٠٠ ، التنمية المالية الرئيسية المؤسسات ، وخاصة البنك الدولي، بدأت تنظر إلى المجتمع المدني كشريك رئيسي

في أعمال التنمية (Nordtveit, 2005, p58) . وتشمل أنواع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني الاتي -(Cooper,2018, pp4 : 5)

١- المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الربحية التي لها هيكل أو نشاط منظم ، وعادة ما تكون كيانات ومجموعات مسجلة.

٢- المجموعات والأنشطة عبر الإنترنت بما في ذلك مجتمعات التواصل الاجتماعي التي يمكن تنظيمها ولكن ليس لها بالضرورة هياكل مادية أو قانونية أو مالية.

٣- الحركات الاجتماعية للعمل الجماعي ، والتي يمكن أن تكون عبر الإنترنت او موجودة على ارض الواقع.

٤- الزعماء الدينيون والمجتمعات الدينية والمنظمات الدينية.، ٥- النقابات العمالية والمنظمات العمالية التي تمثل العمال.

٦- أصحاب المشاريع الاجتماعية الذين يستخدمون أساليب مبتكرة و / أو موجهة نحو السوق لتحقيق نتائج اجتماعية وبيئية.

٧- الجمعيات والأنشطة الشعبية على المستوى المحلي.، ٨- التعاونيات التي تملكها ويسيطر عليها ديمقراطيا أعضائها.

٩- نوادي الشباب.، ١٠- الإذاعة والتلفزيون ووسائل الإعلام المطبوعة والإلكترونية المستقلة.، ١١- تحالفات الجوار (الجيران) أو المجتمع.

١٢- المؤسسات الأكاديمية والبحثية.،١٣- منظمات الشعوب الأصلية.

ويحتل المجتمع المدني موقعا مهما في حوار التنمية لأنه يوفر الفرص للجمع بين المجتمعات المحلية من أجل العمل الجماعي، وتعبئة المجتمع للتعبير عن مطالب والتعبير عن المخاوف على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية، كما تقدم مجموعات المجتمع المدني خدمات مثل التعليم والرعاية الصحية (Cooper, p5) . ويرى البعض أنه يمكن تلخيص دور منظمات المجتمع المدني في التنمية المحلية المستدامة في الأتي (Ministry for Foreign Affairs of Finland, 2010, p6):

١- تعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية والحكم الرشيد والتربية المدنية، ومراقبة الدولة والجهات الفاعلة الأخرى في القطاع العام (السيطرة الديمقراطية).

٢- التعريف بالحقوق وتعليم ممارسات الديمقراطية المحلية ، إلخ، فضلا عن الدفاع عن حقوق المجموعات الخاصة وزيادة المشاركة الشعبية وتعزيز الحوار المدني التعددي والمتعدد والمشاركة في الحوار المدني.

٣- إنتاج الخدمات الأساسية والرعاية الاجتماعية وتعبئة الموارد المحلية (بما في ذلك الأنشطة التطوعية).

٤- اختبار وتطوير النماذج التشغيلية المبتكرة.

الا هناك مجموعة من التحديات التي تقف عائق بوجه منظمات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية المستدامة تتمثل في انه في الغالب ما يُنظر إلى منظمات المجتمع المدني على أنها تهديد لقادة الحكومة الحالية الذين يسعون للبقاء في السلطة، كما تشكل البيئة التشريعية لمنظمات المجتمع المدني تحديا متزايدا لعمل هذه المنظمات، اذ يعتمد الجانب الأكثر أهمية في عمل منظمات المجتمع المدني على بيئة مواتية في المقام الأول وهذا يكمن في الحكومة، كما ان استدامة منظمات المجتمع المدني معقدة تختلف عن البيئة التنظيمية، وكذلك الطريقة التي تتعامل بها الدولة مع منظمات المجتمع المدني والموارد المحدودة لهذه المنظمات، فضلا عن هو القدرة على توسيع نطاق عملها والنمو. يمكن أن يعزى ذلك إلى صعوبة تعبئة الموارد وعدم توليد إيرادات أو أرباح، اذ يلعب الوضع الاقتصادي للبلد دوراً في كيفية تمويل المجتمع المدني، وفي البلدان التي تكون فيها الأقليات الجنسية مثيرة للجدل أو عرضة للتمييز، يكون التمويل الأجنبي أكثر شيوعا لمنظمات المجتمع المدني التي تعمل لصالح هذه الجماعات. وهذا يتناقض مع السرد العام لصعوبة تمويل المجتمع المدني ويدعم كذلك سرد التأثير الغربي، ويبقى تبعية الجهات المانحة مشكلة بسبب نموذج العمل الذي

يتم تشكيل منظمات المجتمع المدني فيه (The sustainability of civil society organisations in Botswana) .

وهناك من يرى ان ثمة هناك معوقات وتحديات اخرى تواجهها منظمات المجتمع المحلي هي (Akindele & Others, 2017, PP60-61-62):

(١) عقبة التمويل : اذ تمثل العقبة الرئيسية التي تقف وراء عجلة القيادة في تقدم أنشطة منظمات المجتمع المدني في نقص التمويل. من المقابلة المتعمقة، اذ تواجه جميع منظمات المجتمع المدني تحدي الصندوق غير الكافي.

(٢) التدخل الحكومي : يرى العديد من المنظمات أن الحكومة لديها العديد من الطرق لمنع منظمات المجتمع المدني من العمل بحرية بغض النظر عن اعتقال وتخويف مسؤولي منظمات المجتمع المدني، فضلا عن ان البعض يرى ان ثمة تواطؤات بين هذه المنظمات والحكومة سيما وقت الانتخابات.

(٣) المخالفات المالية : اذ تمثل هذه أحد أوجه القصور الأخرى لمنظمات المجتمع المدني ، وهو الخلل المالي وعدم المساءلة، اذ في كثير من الأحيان، يفرض أعضاء هذه الجماعات مزاعم اختلاس مالي ضد بعض قادتهم، فبعض هذه المنظمات تتلقى مبالغ كبيرة من المانحين الأجانب، ولكن بدلاً من استخدامها لصالح الجماهير يتم استخدامها لاغراض شخصية، اذ لم يعد الكثير من المانحين الأجانب على استعداد لمساعدة المنظمات غير الحكومية بعد قضايا الاختلاس والفساد لأن بعض هذه المنظمات أساءت استخدام هذا الامتياز.

(٤) مشكلة الهوية : العائق الأخير الذي يواجه منظمات المجتمع المدني هو قضية الهوية وسوء إدراك الجمهور لمنظمات المجتمع المدني، اذ لايعرف البعض وعلى الأخص الأميون ، ما الذي تمثله منظمات المجتمع المدني ، وبعضهم يعرفهم ولكنهم يرونهم الذين يتواجدون هناك هم من أجل التجول للحصول على التمويل واختلاسه. كما ان العديد من هذه المنظمات غير الحكومية تصدر ضجيجا فقط حتى تعترف بها الحكومة، اذ لدى الحكومة طريقة للحفاظ على هدوئها. ففي في اللحظة التي يتقاضون فيها رواتبهم ومخصصاتهم من الحكومة، ترونهم يتغنون بمدحها، اذ يرى الكثير هناك طريقة مؤكدة لكسب المال اليوم وهي تأسيس منظمة غير حكومية.

وأخيرا وفيما يتعلق بالتنمية الدولية وقيمة المجتمع المدني، فأن هناك اتجاه مثير للاهتمام يتمثل في الحركة نحو التحول. يهدف "التحول" الذي تم إطلاقه في ٢٠١٦ كعلامة تصنيف من قبل "الصندوق العالمي للمؤسسات المجتمعية" في الفترة التي تسبق انعقاد مؤتمرهم في جوهانسبرغ، إلى دفع التنمية بعيدا عن نظامها الحالي من الأعلى إلى الأسفل، والمتمركز في الأعلى واتجاه التنمية القائمة على الأفراد، اذ هناك حاجة إلى مزيد من البحث حول كيفية قيام هذه الحركة والقواعد الشعبية والمنظمات المجتمعية والنماذج الجديدة من العمل الخيري بما في ذلك دوائر العطاء المحلية بخلق تغييرات إيجابية وأشكال جديدة من المجتمع المدني (Cooper , p13) . وتمر اليوم التنمية المحلية المستدامة بمزيد من التحول كجزء من تحديث الحدود بين الحكومة والمجتمع وعلى مختلف المستويات، ففيما يتعلق بجدول اعمال الخدمات العامة، يجب على جميع السلطات المحلية اعداد ستراتيجية مجتمعية مع اهداف معززة لسياساتها وبرامجها، تشمل التحديث على المستوى المحلي واقامة شراكات ستراتيجية محلية جديدة وحوار مستمر مع القطاعين التطوعي والمجتمعي الخاص. ومن ناحية اخرى وفيما يخص المتغيرات الاقليمية والصراعات الحاصلة الان في العالم هناك محاولات مستمرة لاضفاء الطابع الاقليمي على السلطات، من خلال من تعزيز دور وكالات التنمية الاقليمية (Shutt & Henderson, 2005, p221).

٤: التحديات التي تواجه التنمية المحلية المستدامة

٤.١ : التنمية المحلية المستدامة والعولمة

أن العولمة كمصطلح متعدد الأبعاد يشير إلى القضايا الاقتصادية والتكنولوجية والثقافية والسياسية والبيئية ، المتعلقة بحقيقة أنه يتم في كثير من الأحيان تكوين كوكب أكثر تكاملاً وترابطًا ؛ وفي المقام الثاني ، نحن نصف التنمية المحلية بأنها تطور يحدث في منطقة محددة ، والجهات الفاعلة المدرجة فيه تقرر الاستراتيجيات اللازمة لتحقيق ذلك، مع عدم تجاهل وجود "عالمي" (Moscardó, 2008, p294) . لكن تواصل العوامل الخارجية وخاصة العولمة، التأثير على البلدان والمجتمعات المحلية بطرق متنوعة، اذ إن أنماط الاستثمار المتغيرة ، وتحديث أساليب الإنتاج، وتقلب متطلبات السوق والأسعار تهدد بشكل كبير المناطق الجغرافية التي يصعب الوصول إليها، لكن اذا تم إنشاء جهود مشتركة من جانب الإدارة الوطنية والإقليمية والمحلية ، ومنظمات الدعم الوطنية والدولية ، والرابطات الصناعية المحلية ، ورجال الأعمال المحليين من أجل التركيز على تطوير استراتيجيات التنشيط وإعادة الهيكلة، فإن المجتمع لديه فرصة لتحويل هذه التهديدات إلى فرص التنمية، وفي الوقت نفسه، تعكس مبادئ وقيم التنمية المحلية والإقليمية علاقات القوى وتوازنها بين الدولة والسوق والمجتمع المدني ويتم تحديدها اجتماعيا وسياسيا داخل المناطق والمناطق (Paierele, 2011, p93). الا ان ثمة هناك تحديان تواجهها التنمية المحلية المستدامة امام العولمة تتمثل في :

(١) تمثل العولمة تهديد يميل إلى القضاء على الاستقلالية والجهات الفاعلة المحلية أو الإقليمية التي تمثل مقاومة للعملية العالمية.

(٢) التهديد المتمثل في إن العولمة هي أفضل فرصة للتنمية المحلية المستدامة، وبالتالي تصبح واقع لافر منه من خلال انها تسمح بوصول أوسع إلى الموارد العالمية المتعلقة بالأرض ورأس المال والأسواق.

وعلى ذلك يستمر الجدل بين المحلية والعالمية، فمثلا يرى أنصار العولمة ، الذين يدافعون عنها كمدير للعملية التنموية بأكملها ، ويستندون إلى حقيقة أن كمية مهمة من الرأسمالية تتركز وتتركز بشكل تدريجي حتى تتركز المجتمعات المحلية والمناطق والبلدان يجري إعادة تصميمها وفقا للاقتصاد العالمي والشركات عبر الوطنية. في حين يرى دعاة المحلية ، الذين يدافعون عن المحلية كرد فعل للاستهلاك قبل تجانس السلع والخدمات في التجارة، في ان ذلك يزيد قدرة استجابة الشركات من خلال التخصص المرن، والتكيف مع التغيير المضطرب والابتكار الدائم، وأن ذلك يحقق عوائد الإنتاج الصغيرة التي يتم تحقيقها بسبب القرب الجغرافي (Moscardó, pp295-296).

ويرى أخرين ان المجتمعات والمدن والحكومات في جميع أنحاء العالم تتجه بشكل متزايد إلى استراتيجيات التنمية الاقتصادية المحلية المستدامة استجابة لتحديات العولمة والدافع نحو اللامركزية، فالتنمية المحلية المستدامة تعني أكثر من مجرد النمو الاقتصادي، فهي تعزز المشاركة والحوار المحلي، وتربط بين الناس ومواردهم من أجل تحسين فرص العمل وتحسين نوعية الحياة لكل من الرجال والنساء، اذ يتم نشر استراتيجيات التنمية المحلية المستدامة أيضا في البلدان المتأثرة بأزمة الوظائف العالمية، مما يزيد من التماسك والفعالية بين حزم السياسات الوطنية والواقع المحلي (ILO, 2019).

٤.٢ : مستقبل التنمية المحلية المستدامة

من المحتمل أن تصبح التنمية المحلية المستدامة في المستقبل أكثر أهمية كقضية سياسية، لعدة أسباب منها، بناءا على التوقعات الحالية ، فمن المحتمل أن تمر سنوات عديدة قبل أن تعود الكثير من دول العالم حتى المتقدمة الى حالة التوظيف الكامل، فضلا عن ذلك فأن هناك استمرار للاتجاهات العالمية حيث ستنخفض تكاليف الاتصالات وتكاليف النقل مقارنةً بالتكاليف الأخرى، مما سيجعل الشركات أكثر تباطؤا، وربما أكثر استجابة لسياسة التنمية المحلية المستدامة، ومن جانب أخر فأن اغلب دول العالم لديها مشاكلها الخاصة، كالتعامل مع مشاكل الرعاية الصحية

والخدمات الخاصة بالمناطق النائية، اذ تعاني هذه الدول من عدم توفر السيولة والوقت الكافي لايصال مثل هذه الخدمات الى مثل هذه المناطق، وهذا يعني توسع دور التنمية المحلية مستقبلاً بشكل لافت (Bartik, 2012, p1) . وتشير أبحاث التنمية المحلية المستدامة الحديثة إلى ضرورة وجود مؤسسات قوية ومناسبة لضمان نجاح ستراتيجية التنمية المحلية المستدامة مستقبلاً وذلك بسبب المتغيرات السياسية والاقتصادية التي قد تقوض من جهود التنمية المحلية المستدامة وفرص نجاحها، وعليه من الضروري الأخذ بنظر الاعتبار مستقبلاً الأتي :

١- يجب أن يجمع دعم المؤسسات والاستراتيجيات بين الحكم والثقافة، لكسب الاحترام والشرعية وقبول المواطنين المحليين.

٢- هناك حاجة إلى قواعد وإجراءات واضحة للقرار في الحكومة، مثل قوانين العمل الفعالة ومناطق استخدام الأراضي التي تعزز الخطط طويلة المدى وبيئة اقتصادية واضحة ومستقرة.

٣- يجب أن تكون البيئة السياسية آمنة، اذ يمكن أن تؤثر السياسات الاقتصادية الضعيفة والأنظمة الحكومية الضعيفة بشكل خطير على جهود التنمية الاقتصادية المحلية من خلال زيادة المخاطر وزيادة تكاليف الإنتاج. بالنسبة إلى العديد من المستثمرين ، فإن الاتساق وإمكانية التنبؤ ووضوح السياسات واللوائح الحكومية لا تقل أهمية عن بيئة الأعمال التجارية مع وجود قيود قليلة.

٤- يجب أن تتمتع البيئات التمكينية بسهولة كبيرة لدخول الأعمال وتطبيق فعال للوائح التنظيمية، اذ ليس من المستغرب أن يجد الباحثون أن البلدان ذات التنظيم الصارم وضعف التنفيذ لديها معدلات أعلى للفساد واقتصاد غير رسمي أكبر وأقل ديمقراطية ومن المرجح أن تكون فقيرة (United Nations Human Settlements Programme, 2005, p4) .

كما يرى البعض إن إنشاء مراكز أحياء وأحياء حيوية تعزز الفخر بالمكان وتعزز التنمية الاقتصادية المحلية أمر بالغ الأهمية لتحسين نوعية الحياة المحلية وكذلك جودة البيئة، وفي الواقع، يمكن إعادة اختراع مناطق بأكملها بدءا من قلب المجتمعات المحلية، فضلا عن ان تعزيز الانتعاش الاقتصادي مع التركيز على ما يمكننا إنتاجه محليا، وتشجيع المواهب المحلية على الازدهار، وخاصة في المباني والمساحات غير المستغلة يضافر من جهود تعزيز دور التنمية المحلية المستدامة (Myrick, 2011)

٥: الاستنتاجات والتوصيات

٥.١ : الاستنتاجات

نستعرض في نهاية هذا البحث مجموعة من الاستنتاجات هي :

١- تعد التنمية المحلية اتجاهاً جديداً مقابل العالمية والعولمة، تركز على اشراك جميع الجهات الفاعلة والقادرة على تحقيق التنمية المستدامة من فئات وجماعات واقليات ومنظمات مجتمع مدني.

٢- تمثل التنمية المحلية رد فعل على النتائج السلبية التي افرزتها النماذج العالمية للتنمية وفشلها في العديد من الدول سيما النامية، في تحقيق تنمية عادلة ومتوازنة في هذه الدول.

٣- تستند فكرة التنمية المحلية على ابراز وتعزيز دور المجتمعات المحلية وماتحويه من شرائح اجتماعية متنوعة في ايصال صوتها من خلال دعم هذه المجتمعات مادياً ومعنوياً عن طريق منظمات المجتمع المدني او اقامة التشكيلات والتجمعات المحلية والاعتراف بحقوق الاقليات.

٤- لاتزال الكثير من الدول والمجتمعات بعيدة عن فهم وتطبيق مبادىء التنمية المحلية، وذلك بسبب تمسك العديد من الحكومات بالنهج العالمي للتنمية كنتيجة للتبعية التي تعيشها بعض الدول للخارج، وحصر القرارات بيد مجموعة معينة مما يعني عدم القبول في أن الجميع له الحق في المشاركة في صنع القرارات .

٥- جمود الأطر السياسية الحاكمة والمنظمة لعمل الدولة وعدم تفاعلها مع احتياجات المجتمع وتطوره، مثل الضعف المؤسساتي لاجهزة الدولة وغياب التنسيق فيما بينها سيما مابين القطاع والقطاع الخاص والابتعاد عن تفعيل الأسس الديمقراطية الحقيقية كالتداول السلمي للسلطة وحرية المشاركة والتعبير عن الرأي وعدم تمكين الشباب والمرأة.

٥.٢ : التوصيات

من خلال ماتقدم نوصي بالأتي :

١- قبل أي شيء من الضروري أن يكون هناك ايمان حقيقي بفكرة التنمية المحلية وحقوق الجماعات والاقليات ودور الجميع في إن له الحق والمشاركة في صنع القرارات.

٢- أن يكون هناك برنامج وطني على صعيد الدولة يمثل خطة وطنية ستراتيجية تعمل على تنفيذ متطلبات التنمية المحلية وعلى شكل مراحل وبمشاركة الجميع دون استثناء، على ان يكون محدد بأطار زمني من أجل الوقوف على النتائج لكل مرحلة.

٣- تفعيل الشراكة مابين القطاع العام والخاص وباقي الشرائح المجتمعية من أجل ضمان مشاركة الجميع وذلك عن طريق الحوارات المفتوحة والمستمرة وعلى كافة الاصعدة بدءاً من رياض الاطفال وصولاً للجامعات والمعاهد في تعزيز المشاركة والتأكيد على حق الجميع في صنع القرارات ودعم القدرات المحلية وازالة الفوارق والحواجز مابين الجميع.

٤- دعم وحماية المؤسسات والمنظمات التي تأخذ على عاتقها تمكين المجتمع ومساعدته في تلبية احتياجاته وايصال صوته وتعزيز دوره في المطالبة بحقوقه شرط ان تكون مستقلة وغير خاضعة للضغوط الحكومية او غيرها.

٥- التأكيد على دور الاعلام في تحقيق التنمية المحلية وكافة الجهات الاخرى المرتبطة بالاعلام من وسائل التواصل الاجتماعي والانترنت وماشابه، من خلال زيادة الوعي الجماهيري وتحفيزه ضمن الأطر والقنوات الصحيحة.

٦- التأكيد على دور الشباب والمرأة وتمكينهم بالشكل الصحيح عبر فسح المجال لهم في ابداء ارآئهم ورؤيتهم وذلك من خلال سن القوانين الكفيلة بتحقيق كذلك مثل مشاريع الاقراض الصغيرة والمتوسطة، وتهيئة القادة منهم وتدريبهم واعطاءهم الفرصة في تولي المسؤوليات للتعبير عن قدراتهم بشكل افضل.

المصادر

أولاً : المصادر باللغة العربية

١. برنامج التعاون بين الحكومة المغربية واليونسيف٢٠٠٢-٢٠٠٦، دليل مكون اللجنة الجماعية في مجال التخطيط التشاركي.
٢. زينب رحماني، دور القطاع الخاص في التنمية المحلية دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير منشورة على الانترنت، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي ، الجزائر، ٢٠١٥.
٣. علي محمد ديهوم، فتحي بلعيد ابو رزيزة، المجتمع المدني ودوره في التنمية المحلية، المؤتمر الاقتصادي الاول للاستثمار والتنمية في منطقة الخمس، بحث منشور على الانترنت،٢٠١٧.
٤. كاتي ويليس، نظريات التنمية وتطبيقاتها،ترجمة عبد الله بن جمعان الغامدي، جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية، ٢٠١٢.

٥. محمد باطويح، التنمية المحلية المستدامة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، المعهد العربي للتخطيط، مجلة جسر التنمية، الكويت، ع١٤١، ٢٠١٨.
٦. ملال حميد، معوقات التنمية المحلية في الجزائر، رسالة ماجستير منشورة على الانترنت، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة د.الطاهر مولاي – سعيدة ، الجزائر، ٢٠١٦.
٧. مؤسسة التمويل الدولية، قاعدة بيانات المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ٢٠١٤.

ثانياً : المصادر باللغة الانكليزية

1. Ana-Maria Bercua*, Mihaela Tofana , Elena Cigua, New challenges concerning sustainable local development. Romanian case, h International Conference on Globalization and Higher Education in Economics and Business Administration, GEBA 2013.
2. Bjorn Harald Nordtveit, THE ROLE OF CIVIL SOCIETY ORGANIZATIONS IN DEVELOPING COUNTRIES: A CASE STUDY OF PUBLIC-PRIVATE PARTNERSHIPS IN SENEGAL, University of Maryland, College Park, 2005.
3. Department of Foreign Affairs and Trade, The role of the private sector in supporting economic growth and reducing poverty in the Indo-Pacific region, Australian Government, 2014.
4. Egle Butkeviciene, Egle Vaidelyte, Rasa Snapstiene, Role Of Civil Society Organizations In Local Governance : Theoretical Approaches And Empirical Challenges In Lithuania, Viešoji Politika Ir Administravimas, Public Policy And Administration, Nr. 33, 2010.
5. EU, COHESION POLICY SUPPORT FOR LOCAL DEVELOPMENT: BEST PRACTICE AND FUTURE POLICY OPTIONS, CCI n.2009.CE.16.0.AT.081, FINAL REPORT, 2010
6. Guidelines for Civil Society in Development Policy, Ministry for Foreign Affairs of Finland, 2010.
7. Gwen Swinburn Soraya Goga & Fergus Murphy, Local Economic Development: A Primer Developing and Implementing Local Economic Development Strategies and Action Plans, World Bank, 2006.
8. Henry Veltmeyer, Civil Society and Local Development, Interações (Campo Grande) vol.9 no.2 Campo Grande July/Dec. 2008.
9. International Conference on Local Development, Washington, 2004.
10. International Labour Office, Local Development Strategies, Geneva.
11. International Labour Organization (ILO), Local economic development, www.ilo.org, 2019.
12. Iyiola Tomilayo Akindele & Others, Challenges of Civil Society Organisations (Csos) In Influencing Democratic Governance in Nigeria, African Journal of Management (Vol.2, No.2), Business Admin. University Of Maiduguri, 2017.
13. Jamie Boex, Analyzing the Role of the Local Public Sector in Achieving Sustainable Development: Does More Spending at the Local Level Result in Better Development Outcomes? Urban Institute Center on International Development & Governance, Final Report, 2013.
14. Jocelyn Clare R. Hermoso and Carmen Geanina Luca, Civil society's role in promoting local development in countries in transition A comparative study of the

Philippines and Romania, International Social Work 49(3), Sage Publications: London, Thousand Oaks, CA and New Delhi, 2004.
15. John Shutt &Roger Henderson, The future of local economic development, Journal Local Economy, Volume 20, issue 2, 2005.
16. Machaka Eric Selaelo, Local Economic Development (Led) Challenges Facing The Local Government In The Limpopo Province: The Case Of Motumo Trading Post In The Molemole Local Municipality Of The Capricorn District Municipality, Masters Of Development Studies, Faculty Of Management And Law, University Of Limpopo, South Africa, 2012.
17. Mercedes Alcañiz Moscardó, Local development in the context of globalization, Convergencia, num. 47, ISSN 1405-1435, UAEM, Mexico, 2008.
18. OECD, the DAC Guidelines Strategies for Sustainable Development, 2001.
19. Oxana Paierele, Globalization Impact on the Local and Regional Development Policies: Republic Of Moldova Case, Ces Working Papers, Iii, (1), 2011.
20. Phil Myrick, the Power of Place: A New Dimension for Sustainable Development, Www.Pps.Org, 2011.
21. Rachel Cooper, What is Civil Society, its role and value in 2018? Helpdesk Report, University of Birmingham, 2018.
22. Remigijus Ciegis, Jolita Ramanauskiene, Bronislovas Martinkus, The Concept of Sustainable Development and its Use for Sustainability Scenarios, THE ECONOMIC CONDITIONS OF ENTERPRISE FUNCTIONING, ISSN 1392-2785 Inzinerine Ekonomika-Engineering Economics (2). 2009
23. The sustainability of civil society organisations in Botswana, www.afrinype.org, 2017.
24. Timothy J. Bartik, The Future of State and Local Economic Development Policy: What Research Is Needed? Upjohn Research, W.E. Upjohn Institute for Employment and research, 2012.
25. Tomislav Klarin, The Concept of Sustainable Development: From its Beginning to the Contemporary Issues, Zagreb International Review of Economics & Business, Vol. 21, No. 1, Faculty of Economics and Business, University of Zagreb and De Gruyter Open, 2018,
26. UCLG Policy Paper, the Role of Local Governments in Territorial Economic Development, United Cities & Local Government, 2016.
27. UN, The private sector as an agent of local development in Cuba, SDG Fund, 2017.
28. United Nations Human Settlements Programme, Promoting Local Economic Development through Strategic Planning, Volume 1: Quick Guide, 2005.
29. Urban governance, gsdrc.org, 2016.
30. World Bank, World Development Indicators viewed 10 April 2014.
31. Zulfukar Aytac Kismana, Izzet Tasar, The key elements of local development, Procedia Economics and Finance 15 (2014) 1689 – 1696.